النوع الاجتماعي: مدخل لفهم الاختلافات بين الجنسين
من الحتمية البيولوجية إلى البناءات الاجتماعية

الباحث ميلود حاجب
حاصل على دكتوراه في علم الاجتماع
جامعة ابن زهر
المغرب

ملخص:

برزت عدة نظريات تفسر الاختلافات بين النساء والرجال، منها الاقتصادية، والاجتماعية، والنسوية. يشكل النوع إحدى النظريات أو الدراسات[1] المركزية التي لا يمكن الاستغناء عنها في فهم سيرورة بناء العلاقات بين الجنسين. فهو شبكة لقراءة وتحليل الواقع الاجتماعي في كليته، تسائل طبيعة العلاقات وكيفية بنائها في مختلف المجالات (المدرسة، تقسيم العمل، الهجرة، العرق، السياسة، المجال العام والخاص، الأسرة...)، وتكشف عن الآليات والميكانيزمات التي تؤثر في عملية التفاوتات بين الرجل والمرأة، في بيئة العمل والحياة العامة والفضاء الخاص.

نحن إذن أمام نظرية لا ترى إمكانية دراسة العلاقات القائمة بين الرجال والنساء بعيدا عن الجهاز المفاهيمي المرتبط بالنوع، وتستبعد كل مقاربة تتقاطع مع الحس المشترك الذي يروج لفكرة انتماء الجنسين إلى مجموعتين مختلفتين، ولكن متكاملتين، انطلاقا من أن ذلك لا يعد حقيقة علمية ثابتة في تاريخ المجتمعات الانسانية.

الكلمات المفتاحية: النوع الاجتماعي، التفاوتات بين الجنسين، الاختلافات البيولوجية، البناءات الاجتماعية

مقدمة:

يلعب النوع الاجتماعي دورا في تكريس التراتبيات والتمايزات بين الجنسين مثله مثل العِرق واللون والطبقة، وتوفير الشروط الثقافية لتأبيدها وإدامتها.[2] كما يلعب دوا في تحديد التوافقات الزوجية، وتوزيع السلطة والموارد، وتشكيل هوية الأفراد الجندرية، وتحديد تصرفاتهم، وسلوكياتهم، وتمثلاتهم وأساليب تفكيرهم، وكيفية رؤيتهم لأنفسهم وللآخرين. يتم ذلك وفق معايير اجتماعية وتصنيفات ذكورية وأنثوية، يتم بناؤها اجتماعيا وثقافيا، بحيث أنها ترسخ لدى كل من الرجل والمرأة على أنها اختلافات طبيعية وبديهية لا تخضع للمساءلة أو إعادة التفكير في تفكيكها وهدمها.[3] تضمر العلاقات بين الجنسين حسب منظري النوع الاجتماعي تنازعا وتصارعا خفيا حول النفوذ والمواقع،[4] واكتساب أنماط شرعية اتخاذ القرارات، واحتكار موارد السلطة وآلياتها، وتوزيع الأدوار والمسؤوليات.[5]

من هنا تصبح علاقات القوى أو السلطة بين النساء والرجال بمثابة الباراديغم الأساسي في مقاربة النوع الاجتماعي، انطلاقًا من قدرتها التفسيرية والتحليلية للعلاقات الاجتماعية مثل: علاقات الهيمنة، والتفاوض، واللامساواة في تقسيم العمل، وتوزيع الأدوار والسلطة.

إننا نطمح من خلال هذه الورقة البحثية، إلى تفكيك المفاهيم والأدوات النظرية التي تتيحها لنا مقاربة النوع الاجتماعي في دراسة إشكالية الاختلافات بين الجنسين سوسيولوجيا وأنثروبولوجيا، في أفق إبراز الكيفية التي يتم بها تبرير التفاوتات وشرعنتها بالاعتماد على الاختلافات البيولوجية (الجنس: sexe) في مقابل البناءات الاجتماعية التي تتشكل اجتماعيا وثقافيا (النوع: genre). ما هي بعض المفاهيم المركزية التي يوظفها السوسيولوجيون والأنثروبولوجيين لفهم الاختلافات بين الجنسين؟ ما الدلالة التي يحملها النوع الاجتماعي؟ ما المقصود بالبناء الاجتماعي للاختلافات الجنسية؟ ما هي الأبعاد الجندرية التي يحملها هذا البناء؟ كيف تبنى التراتبية بين النساء والرجال ثقافيا؟ ولماذا غالبا ما تكون وضعية النساء أقل شأنا من مكانة ووضعية الرجال؟ ما هي العوامل المؤسسة لصياغة علاقات لا متساوية تشرعن للرجال السيطرة والهيمنة على النساء وتجعل سلطتهم الذكورية مقبولة؟

أولا: الاختلافات بين الجنسين، اختلافات بيولوجية أم بناءات اجتماعية

الحتمية البيولوجة: نحو شرعنة للسلطة الذكورية

تعود المحاولات الأولى لتفسير الفروقات الجندرية بين الجنسين، إلى أصحاب النظرية البيولوجية، الذين ينطلقون من مسلمة أساسية مفادها أن الحتمية البيولوجية المتمثلة في الهورمونات والمؤثرات الجينية وحجم الدماغ هي المسؤولة عن رسم سلوكات وتصرفات النساء والرجال.[6] يستدلون على ذلك بوجودها في جميع المجتمعات رغم اختلاف الثقافات البشرية، مما يُقِر بوجود عوامل طبيعية كونية تخترق كل الثقافات في أشكال مختلفة، يتم الاستناد إليها من أجل تبرير وشرعنة اللامساواة بين الجنسين على مستوى العلاقات لصالح الرجل.[7]

يمكن تفسير ذلك بتسليم المجتمعات بربط المرأة رمزيا بالطبيعة في تعارض مع الرجل الذي يتم ربطه بالثقافة. فالنساء يعتبرن أقرب إلى الطبيعة من الرجال بحكم وظيفتهن الإنجابية، وأدوارهن الاجتماعية، التي تحددها لهن بنيتهن الفيزيولوجية الهشة مقارنة بالرجال والمرتبطة أكثر بالجانب العاطفي. ومن ثمة لا يمكن أن تفهم العمليات والممارسات الاجتماعية كشيء منفصل تماما عن الجوانب البيولوجية والوراثية للذكورة أو الأنوثة.

يصبح من المقبول اجتماعيا من منظور هذه النظرية، أن يشكل الرجال والنساء مجموعتين بيولوجيتين لكل مجموعة سمات خاصة موروثة جينيا، تجعل من جنس الذكور الجنس السائد بحكم الطبيعة وبحكم تركيبتهم البيولوجية، التي تخول لهم التفوق على النساء اللواتي تنقصهن هذه الموروثات الجينية. من ثمة تصبح بعض السمات حكرا على كل جنس لا يمكن الخروج عنها تحت تهديد وخطورة فقدان هويتهما ونوعهما الاجتماعي (transgression identitaire).[8] سيما بالنسبة لجنس الرجال حيث يمكن قبول أن يتصف جنس النساء ببعض صفات الذكورة كالشجاعة والقوة (la masculinisation des femmes)، بينما لا يقبل أن يكون الرجل عاطفيا (l'efféмination des hommes). فعندما يراد الرفع من شأن المرأة يتم تشبيهها بصفات الرجل (دايرا بحال شي راجل بالعامية المغربية – راجل ونصف)، في الوقت الذي تطلق فيه صفات أنثوية على الرجال للتعبير عن مكانتهم الدونية (تشبيه الرجل بالمرأة – بكاء الرجل مثل المرأة).

إن التمثلات المرتبطة بالذكورة والانوثة المستندة الى الاختلافات البيولوجية القائمة على أساس الجنس، تعمل على بناء العديد من التناقضات/ التقابلات استنادا الى التركيبة الجسدية للجنسين. ففي الوقت الذي يتميز فيه الرجل بالقوة، وبالخشونة، وبالنشاط، وبالعقلانية في التفكير واتخاذ القرارات، يتم النظر الى المرأة كبنية فيزيولوجية ضعيفة (incapacité physique) تتسم بالنعومة والخمول. إنها غير قادرة على مجابهة الجسم الذكوري في مختلف مناحي الحياة، وغير قادرة على ممارسة بعض المهام. كما تغلب عليها العاطفة التي تعتبر السمة الأساسية المميزة لها، وهذا يعني أنها تكون مدارة من قبل من هم أكثر عقلانية وفعالية (الرجال).

فالراصد لسمات الأنوثة، يجدها لا تخرج عن ثلاثة محاور أساسية: أولها الحنان والرعاية من خلال صفات: التفهم، والتضحية، والعاطفية، والإيثار. وثانيها العلائقية التي تشمل: اللطف، والإخلاص، والتسامح، وسعة الصدر، والتفهم. وثالثها السلبية والتلقي، وتشمل صفات: المحافظة على التقاليد، والهدوء، والقناعة.[9] تؤخذ هذه الخصائص التي تتكون منها الطبيعة الأنثوية ذريعة لتبرير السلطة الذكورية.

أخذا بالتفسيرات البيولوجية، تضع هذه الثنائية (الرجل عقلاني/ المرأة عاطفية) كلا من الرجل والمرأة ضمن تقسيمات تراتبية تحتل فيها المكانة العقلية والجسدية للمرأة مرتبة دونية، يبررها الفارق العقلي بين الرجل والمرأة بوجود جنسين أحدهما موصوف بالعقل

والذكاء (الرجل)، والآخر باللاعقل والغريزة (المرأة).[10] فأصبحت بذلك المرأة خاضعة تماما للذكر لأن قواها العقلية أقل ويطغى عليها الجانب اللاعقلي كالانفعالات والعواطف.

إن هذا التقسيم البيولوجي يتقاطع في أسسه النظرية مع أفكار الفيلسوف أرسطو الذي يرى أن المرأة لا تتعدى أن تكون كائنا وجد بسبب خطأ بيولوجي، وأن الذكر أرقى من الأنثى؛ الشيء الذي يعني وجود فئتين: فئة حاكمة وآمرة تتميز بالعقل (الرجال)، وفئة محكومة ومطيعة لافتقادها لميزة العقل (النساء). وه عبر أرسطو عن ذلك بقوله: [11] «حكمة الرجل ليست هي حكمة المرأة، وأن شجاعته وعدالته ليستا كمثل ما لها منهما، وأن قوة أحدهما سلطة محضة وقوة الأخرى طاعة محضة».

من الجوانب التي تركز عليها النظريات البيولوجية في تفسير الفروقات بين الجنسين معطى "الهرمونات"، إذ يشير "البيولوجيون" إلى أن الكائن البشري ما هو إلا معادلة هرمونية تتحكم في جميع تحركات وسكنات النشاط الجسماني، ودورها أساسي في تحديد سلوكات كل جنس وصفاته (الخوف، الشجاعة، حب السيطرة، اتخاذ القرارات...)، فلولا الهرمونات لكانت الكائنات متساوية الجنس.[12]

يعتبر هرمون التستسترون هرمونا أساسيا لدى الرجال يمكنهم من امتلاك شخصية قوية، محبة للسيطرة والسلطة، ومتصفة بالعدوانية التي تعتبر ميزة ذكورية.[13] ذلك أن الاختلاف السلوكي الأكبر بين النساء والرجال، هو عدوانية الرجال الطبيعية المتأصلة فيهم والتي تبرر هيمنتهم التاريخية على النساء.[14] كما أن هذا الهرمون يعزز لدى الرجال في الغالب قدرة أكبر على الثقة بالنفس، والقدرة على التركيز، والتفرد بالرأي وبالقرارات.[15]

ليست الهرمونات وحدها هي من يجعلنا نتصرف بطريقة معينة ونمطية، بل تؤدي الفروق المورفولوجية بين أدمغة النساء والرجال من حيث التركيب والحجم والاستخدام، إلى التأثير على الأفكار والميولات والسلوكات. فالدماغ بوصفه العضو المسؤول عن تصرفات الأفراد، قد تم تركيبه بصورة مختلفة في النساء عنه في الرجال، مما ينتج عنه اختلاف في المفاهيم وفي تحديد الأولويات والسلوكات لدى كل من جنس الرجال وجنس النساء.[16]

اعتبرت كل من آن موير (Anne Moir) وديفيد جيسيل (David Jessel) في كتابهما "جنس العقل"،[17] أن «الرجال مختلفون عن النساء، وهم لا يتساوون إلاّ في عضويتهم المشتركة في الجنس البشري، والادعاء بأنهم متماثلون في القدرات والمهارات أو السلوك تعني بأننا نقوم ببناء مجتمع يرتكز على كذبة بيولوجية وعلمية».

بالنسبة لهما، تؤدي الاختلافات بين الجنسين من حيث الدماغ إلى تخصيص الرجال بقدرات ومهارات مثل القدرة المكانية (capacités de spatialisation)، وشرعية التفكير الذكوري، والقيادة. إضافة إلى توفرهم على صفات أكثر من النساء مثل: الاهتمام بالمفاهيم المجردة مما يمكنهم من التفوق في المجالات التي تستدعي التحليل والتفكير الرياضي، بخلاف دماغ النساء المصمم من أجل المهارات التي تتطلب التواصل مع الآخرين، والطلاقة اللغوية (إتقان اللغات).[18] وبناء عليه، فالدماغ يأخذ إما سمات أنثوية أو سمات ذكورية تبعا للتفاعل الحيوي بينه وبين الهرمونات، فدماغ الذكر بحاجة إلى الهرمونات الذكورية لكي تدفعه إلى إنتاج سلوك ذكوري وعلى نفس الأساس يتشكل الدماغ الأنثوي.[19]

إن كلا من الجنسين يستخدم أجزاء من الدماغ، فالرجال يستخدمون الجانب الأيسر بشكل أكبر وهو الجانب المختص بالتفكير المنطقي المنظم في حل المشاكل والتفكير التحليلي والمجرد، لذلك غالبا ما يوصف الرجال بالقدرة على القيام بالمبادرات، واتخاذ القرارات، والتفوق في الرياضيات، وتملك قدرة كبيرة في مجال الرؤية المكانية. [20] أما النساء فيستخدمن بشكل أكبر الجانب الأيمن

من الدماغ، لذلك فهن بخلاف الرجال يملن أكثر إلى العاطفة، واستعمال الحدس والخيال، وإلى كثرة الكلام، وهن أقل براعة منهم في قيادة السيارة أو قراءة الخرائط (ضعف الرؤية المكانية capacités visuo-spatiales)، ولم يخلقن لقيادة العالم أو إدارة الجيوش والحروب.[21] يلعب حجم الدماغ أيضا دورا في الفروقات بين الجنسين، إذ يصغر حجم دماغ النساء عن الرجال، وللحجم والوزن حسب المدافعين عن النظرية البيولوجية ارتباط بالقدرة على التفكير والذكاء، فكلما زاد الحجم إلا وازداد الذكاء، مما يعني دائما تفوق الرجال على النساء في هذا الجانب.[22]

على هذا الأساس، يتم الاستناد الى الاختلافات البيولوجية باعتبارها فروقا طبيعية، من أجل تبرير الاختلافات الاجتماعية وتحديد أدوار ومكانات كل من الجنسين. وهو ما ذهب اليه بيير بورديو (Bourdieu Pierre) عندما اعتبر ان الجسد كمنتوج اجتماعي يعمل على جعل الفوارق الاجتماعية تبدو طبيعية، وجعل الفوارق الطبيعية تبريراً للفوارق الاجتماعية، وتحويل الاختلافات البيولوجية الطبيعية إلى اختلافات في المكانات الاجتماعية.[23] يقول بيير بورديو[24]: «إن إنتاج خطاب مجتمعي حول التركيبة البيولوجية للمرأة يجعل من الهيمنة الذكورية شيئا ضروريا لبناء العلاقات، فينظر إلى المرأة بيولوجيا نظرة دونية تضفي سمة طبيعية على الاختلافات بين الجنسين بوصفهما كائنين مختلفين يقبلان مبدأ التراتبية الاجتماعية».

لم تلق هذه الحتمية البيولوجية المشَرعِنة للاختلافات بين الجنسين إجماعا من البيولوجيين أنفسهم لعدمها تأسس نتائجها على أسس علمية، واعتمادها على تمثلات جنسية (préjugés d'inspiration sexiste)[25]. لقد نفت بعض الدراسات وجود علاقة بين الهرمونات أو حجم ووزن الدماغ من جهة، واختلاف القدرات والذكاءات لدى كل من النساء والرجال من جهة أخرى، إذ لا يمكن الانطلاق من اختلاف الأداءات والقدرات الذكورية والنسائية في المجالات المختلفة لإقرار مسلمة وجود تباينات مسبقة بين دماغي الجنسين.[26] كما لا يمكن الجزم بوجود ارتباط تجريبي أو منطقي بين تفوق النساء على الرجال في الطلاقة اللغوية، وتفوق الرجال في القدرة على الرؤية المكانية، وفي علوم الرياضيات، وفي أخذ القرارات، وبين الاختلافات البيولوجية المحددة في الدماغ، وفي الحتمية الهرمونية التي برهن الإنسان أن بإمكانه الإفلات من تأثيرها على سلوكاته وتصرفاته.[27]

إن هذا لا يعني نفي الحقائق البيولوجية باختلاف النساء عن الرجال، بل يعني «أن الجنس البيولوجي ليس قدرا محتوما».[28] إنه غير كاف لوحده لتفسير فروقات واقعية في مجالات مختلفة، أو تشكيل تمثلات عن الصورة التي يجب أن يكون عليها الرجل أو المرأة إلا في إطار نظم وقواعد اجتماعية تحددها الثقافات. فليس ثمة أي معطى أو حقيقة بيولوجية تؤكد أن الفرد بمجرد أن يولد ذكرا أو أنثى سيتصرف بطريقة ذكورية أو أنثوية، أو سيحتل مكانة أدنى أو أرفع من الجنس الآخر تبعا للأدوار التي يقوم بها.[29] فهذه التمايزات والاختلافات هي اختلافات اجتماعية لا يمكن أن تكون طبيعية أو مفروضة بيولوجيا، والمجتمع من خلال العوائد والممارسات هو الذي يقوم ببناء الجنس الاجتماعي للرجل والمرأة، وتصنيفهما وتحديد الاختلافات بينهما.[30] وهو الطرح التي تبنته النظريات والدراسات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية التي تنتصر للحتمية الاجتماعية (déterminisme social) في مقابل الحتمية البيولوجية.

ثانيا: النوع؛ من الاختلافات البيولوجية إلى البناءات والتصورات الاجتماعية

النظريات الأنثروبولوجية والسوسيولوجية

تنطلق هذه النظريات بمختلف مدارسها من فرضية أساسية مفادها أن التراتبات والتمايزات الاجتماعية، والأدوار المختلفة للنساء والرجال، هي اختلافات لا يمكن أن تكون طبيعية أو مفروضة بيولوجيا وأنطولوجيا. وهي بذلك ترفض التفسير بواسطة البيولوجي وتنزع عن العلاقات الاجتماعية طابعها الحتمي، لأنه يشكل أداة لشرعنة التفاوتات بين الجنسين وتصنيفهما تراتبيا في المجتمع على أسس بيولوجية.[31]

تلتقي هذه الاتجاهات النظرية في دعوتها إلى الفصل بين المميزات الثقافية والاجتماعية للأفراد التي يتم بناؤها اجتماعيا، وبين المميزات البيولوجية التي تضفي على الأدوار والمكانات الاجتماعية وعلى احتكار الرجال للقوة والسلطة صفة طبيعية.[32] فالتفرقة بين الذكر والأنثى يكون على أساس القيم السائدة والصور النمطية للذكورة والأنوثة، والتصرفات والممارسات المتوقعة من النساء والرجال التي تؤدي إلى ظلم المرأة وتدني مكانتها الاجتماعية.[33]

تأخذ التفاوتات الجسدية بين الذكور والإناث بعدا طبيعيا حيث تظهر أنها اختلافات طبيعية، والحال أنها بناءات اجتماعية متجذرة في البنيات اللاشعورية للجنسين.[34] إنها تعمل من جهة على تأبيد هيمنة الرجال على النساء وتبريرها، ومن جهة أخرى على جعل التقسيم الجنسي (رجل/امرأة، قوي/ضعيف، دخل مادي كبير/دخل محدود، عمل خارجي/عمل منزلي) قائما في الأشياء كنظام طبيعي.[35] فيتم التعامل مع هذه الفروق على أنها عادية باستدماجها (incorporation) من طرف النساء والرجال على شكل تعارضات وثنائيات تهب كامل الشرعية لتفوق الذكور على الإناث.

يكرس التعارض بين الأنثوي والذكوري نظاما كونيا من التصنيف والتقسيم، يقوم على قاعدة الاختلافات البيولوجية الجسدية المرئية للجنسين كتبرير طبيعي للفروقات الاجتماعية بين الرجال والنساء. إنها تشرعن علاقات السيطرة والهيمنة، وتصنفها في طبيعة بيولوجية تغدو ضامنة لقيم مصنوعة اجتماعيا وغير قابلة للنقاش. يفرض مبدأ التقسيم الجنسي إذن كنظام طبيعي موجود في الأشياء والأجسام أفعالا من الخضوع والتواطؤ يطبع عليها الأفراد، وفقا لمبدأ الأولوية الذكورية حيث تضع الهيمنة الذكورية كلا من الحياة العامة والخاصة للأفراد تحت رقابة مجموعة الرجال.

إن الهيمنة الذكورية ليست مجرد اختلافات اعتباطية طارئة بين الجنسين، بل تجد شرعيتها في البنيات الثقافية الذكورية التي يتبناها كل من الرجال والنساء؛ ذلك أن الثقافة كعملية مستمرة تعمل على تطبيع (Naturaliser) اللامساواة بين الجنسين. كما ترتبط بالمعتقد الاجتماعي والثقافي في خاصيته المفارقة (مفارقة المعتقد le paradoxe de la doxa)؛[36] أي أن نظام الكون رغم ما يفرضه من إدامة علاقات الهيمنة وتأبيدها وإهدار حقوق المرأة، يبقى أحد ضرورات الوجود الذي لا يمكن التفكير في الانقلاب عليه.[37] من هنا فالسيطرة الذكورية تستلزم الاعتراف بها وتقبلها كأنها شرعية. إن الذكور لا يساهمون وحدهم في تأبيدها وإنما الإناث أيضا وبشكل لا واع، حيث يشترك الجلاد والضحية في الدفاع عن المعتقدات والمقولات التصنيفية نفسها. وهو ما يعبر عنه بيير بورديو[38] بمفهوم العنف الرمزي.

النسوية: نحو تفسير مغاير للاختلافات بين الجنسين

لا يمكن فهم العلاقات الاجتماعية القائمة على النوع الاجتماعي، إلا بالعودة إلى الفكر النسوي الذي ركز على إبراز معالم بداهة السلطة الذكورية التي تسكن المتخيل الاجتماعي للأفراد وتطبع العلاقات بين الجنسين. كما أظهر أن الاختلافات البيولوجية تستعمل لتبرير التبعية وتفوق مجموعة الرجال المهيمنة على مجموعة النساء المهيمن عليها. يقارب هذا الفكر مكانة المرأة المتدنية ويكشف الصراع على حيازة موارد السلطة وآليات استمرار وإدامة شرعيتها، والأنظمة المادية والرمزية والتعبيرات الخطابية التي تعيد إنتاج التفاوتات بين الجنسين وتبريرها.

لقد شكل الخطاب النسوي بمختلف تياراته وتحليلاته تبعا للمنطلقات النظرية والمعرفية التي يتبناها (الليبرالية، والاشتراكية، والماركسية والراديكالية) حراكا اجتماعيا، وتحريريا، يسعى إلى التغيير الثقافي، والاجتماعي، ومقاومة القيود السوسيوثقافية للنظام الأبوي، وللتمثلات السلبية التي تشكل شكلا من أشكال علاقات القوة القائمة على الهيمنة الذكورية.[39] كما سعى إلى إعادة النظر في بنية علاقة المرأة بالرجل، وفي بنائها الاجتماعي لإنصافها من الحيف الذي لحقها تاريخيا، والوصول إلى المساواة الجندرية كهدف استراتيجي.

ترى النسويات أن هذه الأنساق الثقافية السائدة في المجتمع الأبوي، ترسخ مجموعة من التقابلات والثنائيات الضدية غير المتعادلة (القوة/الضعف، العقلانية/العاطفية، الفعل/السلبية)، والتي تعلي من النزعة المركزية للرجل (L'androcentrisme) وعقلانيته، وتوطيد سلطته المطلقة.[40] كما تجعل من المرأة "جنسا ثانيا"[41] ناقصا مقيدا في منزلة أدنى وتابعا له. يعمل المجتمع ضمن هذه التقابلات المتعارضة بين عالم ذكوري علوي يعلو ويُمجَّد (la glorification) فيه الرجل في كافة مناحي الحياة، وعالم أنثوي سفلي تتبنى فيه المرأة هذه البنية الإيديولوجية وتجسدها في أفكارها وممارستها، حتى أصبحت ترى نفسها بديهيا أدنى من الرجل،[42] على إنتاج منظومة من التصورات، والمواقف، والأفكار، والتمثلات، والممارسات التي تقوم ببناء العلاقة بين الرجل والمرأة التي يتوقع منها بمبرر طبيعتها الوجدانية والعاطفية أن تتسم بالرضوخ، والوداعة، والسلبية، والحدسية، والذاتية، واللاعقلانية، في مقابل الرجل الذي يتصف بالإبداع، والإيجابية، والعقلانية التي تعطي شرعية الهيمنة للرجل على المرأة.[43]

لقد رفض الفكر النسوي هذه التصورات القائمة على التحيزات الذكورية، وقدم تصورا جديدا يؤسس لفهم مغاير لمفاهيم السلطة، والهيمنة، والعقلانية التي شكلت أحد المبادئ الأساسية للنسوية الليبرالية.[44] أكدت النسوية على أن الرجال والنساء متساوون ولهم نفس القدرة العقلية، ونفس القدرة على اتخاذ القرارات بشكل مستقل لتحقيق الذات إذا توفرت لهم نفس الشروط والفرص المتساوية في التعليم، والاستقلالية الاقتصادية التي لها أهمية داخل وخارج علاقة الزواج.[45] من هنا عمل هذا الاتجاه على حث النساء على العمل خارج البيت حتى في حالة عدم الضرورة الاقتصادية، حتى يصبحن شريكات لأزواجهن وليس مجرد خادمات منزليات وذلك من أجل تبادل الأدوار بين النساء والرجال المطالبين بالقيام بالأعمال المنزلية أيضا.[46]

يرفض التيار النسوي الليبرالي مسلمات النظريات البيولوجية التي تعتبر أن القوى العقلية للنساء أقل من القوى العقلية للرجال، كما يرفض اعتماد هذا الاعتقاد من أجل تأبيد تبعية النساء للرجال.[47] فمعاملتهن بطريقة متحيزة هي من صنع عادات وتقاليد المجتمع وليس لها أي أساس عقلي في طبيعة الجنسين.[48] بمعنى أن الصفات التي يمكن أن يتصف بها الفرد هي ذات هوية مشتركة بين النساء والرجال، بحكم أنهم من نفس البناء الاجتماعي ونتاج لنفس المؤسسات الاجتماعية.[49] غير أن الثقافة الذكورية والتنشئة الاجتماعية الجندرية هي التي تؤسس لهذه الفوارق والتنميطات الاجتماعية بالاستناد إلى الفوارق البيولوجية.[50]

إذا كانت هذه الموجة الأولى من الحركة النسوية قد ركزت في المقام الأول على تفكيك عوامل شرعنة السلطة والهيمنة الذكورية في الفضاء العام، وسعت إلى المطالبة بالمساواة في الحقوق وفق الرؤية الذكورية والنموذج العقلاني الذكوري السائد دون الاهتمام بخصوصيات المرأة التي تميزها عن الرجل، فإن الموجة الثانية التي ظهرت خلال مرحلة الستينات، يحسب لها أنها عملت على إثارة موضوع التفاوتات بين الجنسين داخل الفضاء الخاص بعد أن كان مقتصرا على الفضاء العام. فقد أكدت على مبدأ المساواة مع مراعاة الاختلافات بينهما (l'égalité dans la différence) من أجل إعادة اكتشاف النساء لأنفسهن بدل الاستناد إلى المرجعية والمعايير الذكورية، التي تمثل النموذج الأمثل الذي تسعى إليه النساء؛ فهن يعدن إنتاج نفس خطاب الرجال حول الطبيعة الأنثوية عوض فرض نموذج اجتماعي بديل ومخالف للنموذج السائد، بحكم أنهن يستقين معتقداتهن وأفكارهن من نفس البناءات الثقافية.[51]

استلهم هذا التيار أفكاره من الفكر السوسيولوجي والفلسفي الوجودي للفيلسوفة سيمون دي بوفوار (Simone de Beauvoir)، التي خلق كتابها "الجنس الآخر – le Deuxième sexe" ثورة فكرية خلخلت العديد من البديهيات والمسلمات حول طبيعة العلاقات بين الجنسين؛ لأن ما اعتبر بديهيات يبقى مجرد آراء خالية من كل أساس علمي، ولا تعكس سوى تصورات اجتماعية حول الذكورة والأنوثة. طرحت دي بوفوار سؤالا مركزيا بشأن الأسباب التاريخية التي تسمح للرجل بأن يعتقد أنه الجنس الإنساني الحقيقي الذي يجب أن يمسك بمصير المرأة، ويحكم عليها بأن تكون جنسا آخر خاضعا وتابعا للأبد (l'éternel féminin).[52] لقد أكدت على أن:« الامتياز الذي يتمتع به الرجل، والذي يشعر به منذ طفولته، هو أن ميله لأن يكون إنسانا بشريا مستقلا لا يتعارض مطلقا مع مصيره كذكر، أما المرأة فإن المجتمع يطلب منها أن تكون متعة وفريسة، لكي تكتمل عناصر أنوثتها، وهذا يعني بالنسبة لها، التخلي عن مطلبها في أن تكون إنسانا حيا يتمتع بالسيادة».[53]

أوضحت دي بوفوار أن المعطيات البيولوجية ليس بوسعها أن تقدم جوابا على هذا السؤال، أو أن تبرر التفاوتات لعدم وجود أي نظام بيولوجي يحدد مسبقا قدر المرأة ومصيرها المحتوم (destin prédéterminé)؛ فالمجتمع الذكوري البطريركي هو الذي يبني التمايزات بين الجنسين من خلال التنشئة الاجتماعية، وهو ما عبرت عنه بقولتها الشهيرة: «لا تولد المرأة امرأة ولكن تصير كذلك».[54] أي أن الأدوار والمكانات والسلط لا ترتبط بالتكوين البيولوجي، وأن عملية تصنيف المرأة في وضعية دونية (l'infériorisation) مأسسة تاريخيا، وهي نتاج للثقافة الذكورية وللتمثلات الاجتماعية التي ينتجها كل من الرجل والمرأة.

ينتج هذا التفاوت بين الجنسين ضمن ثنائيات متضادة تجعل من الرجل مسيطرا ومن المرأة خاضعة. تقول سيمون دي بوفوار[55]: «يكشف لنا التاريخ أن هذا العالم كان دائما عالم الرجال الممسكين بزمام السلطة، وأن من الطبيعي ومن الأفيد في تصوراتهم أن يكون للرجل إرادة التحكم في المرأة وأن يبسط سيادته عليها باعتبارها جنسا ثانيا أو جنسا آخر». فالمرأة هي فكرة تاريخية يشكلها التاريخ وليست نوعا أو واقعة طبيعية.[56]

لا تنفي الفيلسوفة الوجودية وجود الاختلافات البيولوجية بين الجنسين، لكنها تنتقد العقلانية الذكورية والقيم والضوابط المجتمعية التي ترتبط بهذه الاختلافات، لأنها تخلق تراتبية بين النساء والرجال الذين يعتبرونها طبيعية وحقا يخول لهم تبرير سلطتهم وهيمنتهم على النساء. فيستمدون اجتماعيا وثقافيا مصدر سلطتهم وعدوانيتهم من تمثلاتهم الاجتماعية حول تفوق قوتهم الجسدية على المرأة.[57] من وجهة سوسيولوجية، اعتبرت القوة الجسدية دوما نوعا من السلطة تمارس على من هم أقل قوة أو على من لا يسمح لهم بتوظيفها كسلطة.[58] وترتبط في المتخيل الاجتماعي بسيادة الرجل الذي يحتكر شرعية توظيفها وممارستها على المرأة الفاقدة لهذه القوة، بسبب الأنماط الثقافية التي تلبسها لبوس الضعف الجسدي مقارنة بالرجل الذي يسعى دوما نحو الحفاظ على هذه الوضعية.

تعمل المؤسسات الاجتماعية الموكول إليها بمهمة التنشئة الاجتماعية على وضع قوالب جامدة، توجه الجنسين نحو قبول حق الرجل في الهيمنة على المرأة بفعل تفوقه الجسدي عليها، وربط أنوثتها وجمالها بعدم تشبهها بالرجال في صفات القوة والسيطرة التي لا يقبل منها اجتماعيا أن تمارسها على الرجل.[59] يعلي القدر البيولوجي (le destin biologique) إذن، من القيم الذكورية ويشرعن ويبرر تمتيع الرجال بعدة امتيازات، ويضمن لهم ممارسة السلطة والهيمنة على النساء سواء في الفضاء العام أو الخاص.

أصبح الاهتمام بالتفاوتات بين الجنسين داخل الفضاء العام مسألة متجاوزة، لأن المطالبة بالحقوق المدنية لا يمكن البتة من إعادة النظر في البنيات الاجتماعية التقليدية التي يقوم عليها التنظيم الاجتماعي للمجتمع وللأسرة. ولا يمكن من مساءلة التراتبيات بين الجنسين داخل الفضاء الخاص، الذي يعتبر بالنسبة لمنظرات الموجة الثانية من الحركة النسوية الفضاء الأول للهيمنة الذكورية وللسلطة البطريركية.[60] فتجاهل هذا الفضاء لا يعني فقط تجاهل الأسرة، وإنما يعني أيضا عدم الاهتمام بعلاقات القوة والسلطة التي تنشأ داخله أو ما أسمته سوزان أوكان (Susan Okin) "بالبعد السياسي للأسرة" (la nature politique de la famille).[61]

من غير الممكن الفصل بين المجالين العام والخاص، أو تصورهما كمجالين متناقضين أو مختلفين. يعمل المجال الخاص على التأثير في قيم المجال العام وفي تحديد نوعية العلاقات السائدة داخله.[62] فالأفراد قبل أن يكونوا مواطنين تربطهم علاقات اجتماعية غير متساوية، فهم في المقام الأول أفرادا داخل الأسرة التي تعمل على تدريبهم على تشكيل مواقفهم وتصوراتهم حول السلطة.[63] يقوم الأفراد بنقل هذ التصورات إلى المجال العام انطلاقا من محاكاة وإعادة إنتاج العلاقات المهيمنة بين أفراد الأسرة داخل المجال الخاص الذي يعرف تفاوتات في السلطة بين الجنسين.[64]

اعتبرت سوزان أوكان[65] أن الأسرة هي المدرسة الأولى التي يتعلم فيها الطفل معاني وقيم المساواة. فمن الضروري هدم وتفكيك الصور النمطية التي يحملها كل جنس عن الآخر بسبب التنشئة الاجتماعية.[66] فبالنسبة لها يعمل النوع الاجتماعي على تحويل الأسرة إلى بنية اضطهادية غير عادلة، يسودها منطق هيمنة الرجل على المرأة، مما يجعلها تحتل إلى جانب الأبناء مرتبة دونية في هرم السلطة.[67] لقد تساءلت سوزان عن السبيل إلى إقناع الرجل بأن التخلي عن هذه السلطة الذكورية وعن الحاجة إلى السيطرة وأن ضرورة ترسيخ قيم المساواة بين الجنسين تصب في مصلحته، خاصة وأنه يتمتع بامتيازات (privilèges) لا يُنتظَر أن يتخلى عنها بتلك السهولة، فمادام الرجل يمارس السلطة ولا تمارس عليه فلن يخضعها للمساءلة مطلقا.[68]

في تقدير سيمون دي بوفوار،[69] لا يستطيع الرجل التحرر من هذه السلطة أو التخلي عنها، لأنه مسلوب الإرادة بفعل المعايير الاجتماعية، والأنظمة السياسية والاقتصادية، التي تمارس عليه ضغوطات اجتماعية تجعله بطبيعته مسيطرا على المرأة ككائن ضعيف. لذلك فالمرأة لن تتحرر من سلطة الرجل لأنه يبقى هو الآخر ضعيفا أمام السلطة العليا للمجتمع وغير قادر على التحرر منها. فيتجه نحو ممارسة السلطة عليها ويعتبرها "جنسا آخر".

خاتمة

إن ما يمكن استخلاصه، هو أن التفاوتات بين الجنسين من منظور نظريات النوع الاجتماعي ترتبط بالعديد من المحددات الثقافية، والتمثلات الاجتماعية، والاختلافات البيولوجية التي تبرر علاقات اللامساواة بين الجنسين في تحديد الأدوار والمكانات الاجتماعية. لقد شغلت ثنائية الجنس/النوع حيزا هاما في الأدبيات السوسيولوجية سعيا من منظرات ومنظري دراسات النوع الاجتماعي إلى تفسير الأسس والآليات التي تقوم عليها التمايزات الاجتماعية بين النساء والرجال، سواء في الفضاء العام أو الفضاء الخاص والتأثيرات المتبادلة بين الفضاءين.

لقد أكدت النظريات ذات النزعة البيولوجية على دور الهرمونات الذكورية والأنثوية، والقدرات العقلية، في تحديد سلوكات الأفراد وممارساتهم بما يتوافق مع طبيعتهم ووظائفهم البيولوجية، التي تخول للرجال التفوق على النساء في جميع المجالات استنادا إلى مجموعة من التناقضات والتقابلات مثل: عقلانية الرجل وعاطفية المرأة التي تمتع الرجل بشرعية القدرة على اتخاذ القرارات الرصينة عكس المرأة التي يجب أن تتصف بالتبعية، والسلبية، والتلقي، والخضوع للرجل الأكثر عقلانية.

اعتبرت نظريات النوع الاجتماعي أن الاختلافات البيولوجية ما هي إلا اختلافات مبينة اجتماعيا وثقافيا، لذلك ينبغي الفصل بينها وبين المميزات الاجتماعية لأنها تؤدي إلى ظلم المرأة. كما رفضت وجود أي نظام بيولوجي يحدد مسبقا مصير المرأة المحتوم وتصنيفها في مكانة متدنية. لقد شددت هذه النظريات على أهمية الثقافة الذكورية في إعادة إنتاج التراتبات الاجتماعية بين الجنسين المؤسسة تاريخيا، والملقنة للجنسين من خلال التنشئة الاجتماعية التي تعمل على توجيه المرأة إلى قبول سلطة الرجل.

يحمل النوع الاجتماعي في بنائه بعدا هاما يتجلى في بعد السلطة، حيث يسائل شرعية احتكارها من طرف الرجال في بعديها الماكرو والميكروسوسيولوجي. تنتج علاقات السلطة هذه عن التقابل والتعارض الضروري بين الجنسين، الذي يؤدي إلى تصنيفهما إلى مجموعة الرجال ومجموعة النساء كمجموعتين متقابلتين. تبني كل مجموعة علاقات السلطة حسب تجربتها ومنطقها الخاص. وعليه فإن خصائص ومواصفات كل مجموعة لا يجب أن تتطابق مع مواصفات المجموعة الثانية، وهو ما يفسر أنه في حالة إسناد السلطة للرجل، فإن نقيضها الذي هو الخضوع يجب أن يسند إلى المرأة.

الهوامش:

[1] نسجل اختلافات في وجهات النظر بخصوص اعتبار النوع الاجتماعي نظرية أو دراسات أو مقاربة، حيث تحمل " عبارة " نظرية النوع théorie de genre" معنى إيديولوجيا يتم تداوله بشكل واسع في وسائل الإعلام وكذا من طرف المعارضين لدراسات النوع الاجتماعي ولعلميتها (la scientificité)، بينما يشير مفهوم "دراسات النوع الاجتماعي les études de genre" إلى الحقل العلمي الذي يتخذ من العلاقات الاجتماعية بين الجنسين موضوعا للبحث. أنظر:

Marie Klinkenberg, « Le mauvais genre ? Genre, sexe et société », Les Cahiers Internationaux de Psychologie Sociale, Numéro 110, Presses universitaires de Liège, juin 2016, pp. 247-269.

[2] Réjane Sénac, op. cit, p.124.

[3] Anne Revillard et Laure de Verdalle, « Dynamiques du genre », Terrains travaux, n° 10, ENS Paris-Saclay, 2006, pp. 3-17.

[4] Marilène Vuille, Fabienne Malbois, Patricia Roux, [et al.], « Comprendre le genre pour mieux le défaire », Nouvelles Questions Feministes, Vol. 28, Éditions Antipodes, 2009, pp. 4-15.

[5] Martine Segalen et Agnès Martial, « Introduction. Penser la famille aujourd'hui », U, 9e éd., Armand Colin, 2019, pp. 7-26.

[6] Éléonore Lépinard et Marylène Lieber, « Du sexe au genre : l'invention d'un concept », Reperes, La Découverte, juin 2020, pp. 9-21.

[7] Véronique Nahoum-Grappe, « Hommage : Françoise Héritier en partage », L'Autre, Volume 20, La Pensée sauvage, juillet 2019, pp. 7-10.

[8] Stefano Monzani, « Du sexe, de l'identité et autres transgressions du genre », Cahiers de psychologie clinique, n° 45, De Boeck Supérieur, août 2015, pp. 15-40.

[9] عصمت محمد حوسو، مرجع سابق، ص.137

[10] علي عبود المحمداوي، **الفلسفة والنسوية في فضح ازدراء الحق الأنثوي ونقضه والتمركز الذكوري ونقده**، الرابطة العربية الأكاديمية للفلسفة، دار الأمان، منشورات الاختلاف، 2016، ص، 89.

[11] أرسطوطاليس، **السياسة**، ترجمة: أحمد لطفي السيد، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2008، ص، 189.

[12] Patrick Clervoy, « Commander, une question de testostérone ? », Inflexions, N° 24, Armée de terre, 2013, pp. 55-57.

[13] Catherine Vidal, Les hormones du désir : mythe et réalité, Le désir... Et ses embrouilles, Champ social, 2016, pp. 81-91.

[14] Louise Cossette, Différences psychologiques entre femmes et hommes et rôles sexuels : un lien factice ?, Mon corps a-t-il un sexe ?, La Découverte, 2015, pp. 258.

[15] Patrick Clervoy, op. cit, pp. 55-57.

[17] آن موير ودافيد جيسيل، **جنس العقل، الاختلافات الحقيقية بين الرجال والنساء**، ترجمة وتحقيق: أدم وهيب مطر، دمشق، دار التكوين، 2017، ص.76.

[18] Cynthia Kraus, « Études critiques du cerveau sexué », Revue d'anthropologie des connaissances, Vol. 7, n° 3, S.A.C., septembre 2013, pp. 693-716.

[19] Ibidem.

[20] Catherine Vidal et Isabelle Magos, « Le cerveau a-t-il un sexe ? », L'ecole des parents, N° 593, Érès, 2011, pp. 26-27.

[21] Cécile Guillaume, « Le cerveau a-t-il un sexe ? », Les Cahiers Dynamiques, n° 58, Érès, 2013, p. 31-39.

[22] Gabriel Marais et Jos Käfer, « Homme/femme, mâle/femelle : la détermination du sexe dans l'espèce humaine et le reste du vivant », in sexe et genre de la biologie à la sociologie, Éditions Matériologiques, 2019, pp. 23-38.

[23] Bourdieu, Pierre, La domination masculine, Seuil 1998, p.13

[24] Cécile Beghin, « Qu'est-ce que le genre ? », Clio. Femmes, Genre, Histoire, n° 49, Belin, 2019, pp. 326-329.

[25] Catherine Vidal, « Le sexe du cerveau : au-delà des préjugés », in sexe et genre, Éditions Matériologiques, 2019, pp. 81-93.

[26] Ibidem.

[27] Silvia Ricci Lempen, « Cerveau, hormones et sexe. Des différences en question », Nouvelles Questions Feministes, Vol. 39, Éditions Antipodes, 2020, pp. 198-201.

[28] Rafaela Cyrino, Le genre: du déterminisme biologique au déterminisme socioculturel?, Paris, L'Harmattan, 2014, (« Questions contemporaines Série "Questionner le genre" »). p.26.

[29] Ibidem.

[30] Xavier Dunezat, « La sociologie des rapports sociaux de sexe : une lecture féministe et matérialiste des rapports hommes/femmes », Cahiers du Genre, HS n° 4, L'Harmattan, 2016, pp. 175-198.

[31] Marie Duru-Bellat, La tyrannie du genre, Paris, SciencesPo, les presses, (« Domaine genre »), 2017, p.168.

[32] Andrea Dworkin et Martin Dufresne, « « Le Pouvoir » », Nouvelles Questions Feministes, Vol. 25, Éditions Antipodes, 2006, pp. 94-108.

[33] Véronique Rouyer, Yoan Mieyaa et Alexis le Blanc, op. cit, pp. 97-137.

[34] Anne-Marie Devreux, Pierre Bourdieu et les rapports entre les sexes : une lucidité aveuglée, Sous les sciences sociales, le genre, La Découverte, 2010, pp. 77-93.

[35] Gudbjörg Vilhjálmsdóttir et Gudmundur B. Arnkelsson, « Les différences liées au sexe dans les représentations professionnelles », L'orientation scolaire et professionnelle, Institut national d'étude du travail et d'orientation professionnelle (INETOP), septembre 2007, pp. 421-434.

[36] Mathieu Quet, « Les sens du pouvoir. Une approche sémiologique des sciences sociales critiques », Revue du MAUSS, n° 44, La Découverte, décembre 2014, pp. 309-341.

[37] Ibidem.

[38] Anne-Marie Devreux, op. cit.p.87.

[39] Clément Arambourou, « Du patriarcat aux modes de domination », Travail, genre et societes, n° 38, La Découverte, 2017, pp. 181-186.

[40] Éric Touya de Marenne, « Héritages », in Simone de Beauvoir, 2019, (« Que sais-je ? »), pp.105-122.

[41] François Masclanis, « Le Deuxième Sexe », Cahiers Sens public, n° 25-26, Association Sens-Public, octobre 2019, pp. 37-57.

[42] علي عبود المحمداوي، مرجع سابق، ص. 169

[43] « La fabrique du sexe, Thomas Laqueur et Aristote », Clio. Histoire, femmes et societes, n° 14, Presses universitaires du Mirail, 2001, pp. 13-13.

[44] ظهرت النسوية الليبرالية في بداية القرن الثامن عشر خلال الثورة الفرنسية والأمريكية والثورة ضد الإقطاعية وتأثرت بأفكار عصر التنوير، ويعتبر كل من جان ستيوارت مل (John Stuart Mill) وهاريت تايلور (Harriet Taylor) وولستون كرافت (Wollstonecraft) أبرز رواد هذا التيار الذي يقوم على ثلاث مبادئ أساسية: الفردانية، والعقلانية، وقيم الحرية والعدالة والمساواة بين الجنسين في الحقوق المجتمعية خصوصا الحق في التعليم وفي الاقتصاد اللذان يعتبران أحد أهم المداخل الأساسية نحو تغيير وضعية المرأة. نادت الليبرالية النسوية بضرورة تدخل الدولة من أجل تمتيع المرأة بتمييز إيجابي يعوضها عن الحيف التاريخي الذي لحقها عن طريق تخصيص مناصب لها في التوظيف واعتماد نظام الكوطا في الحياة العامة. أنظر: Alice Le

Goff, Libéralisme, Dictionnaire. Genre et science politique, Presses de Sciences Po, 2013, pp. 298-310.

[45] Virginie Gouverneur, « Égalité femmes-hommes : l'ambivalence de John Stuart Mill », L'Economie politique, N° 88, Alternatives économiques, 2020, pp. 69-80.

[46] Pascal Taranto, « Femme de tête ou femme de… ? Harriet Taylor et John Stuart Mill », Lenseignement philosophique, 67e Année, Association des professeurs de philosophie de l'enseignement public, 2017, pp. 81-87.

[47] Demetrakis Z. Demetriou, « La masculinité hégémonique : lecture critique d'un concept de Raewyn Connell », Genre, sexualité & société, IRIS-EHESS, juin 2015. Disponible sur le lien : https://doi.org/10.4000/gss.3546 (consulté le 23/02/2022).

[48] Vincent Guillin, « La question de l'égalité des sexes dans la correspondance Comte-Mill », Archives de Philosophie, Tome 70, Centre Sèvres, 2007, p. 57-75.

[49] « La fabrique du sexe, Thomas Laqueur et Aristote », op. cit, pp. 13-23.

[50] Françoise Héritier et Nicolas Journet, Les origines de la domination masculine, Masculin-Féminin, Éditions Sciences Humaines, 2014, pp. 73-84.

[51] Dominique Simonney, « Maurice Godelier, Au fondement des sociétés humaines », Essaim, n° 21, Érès, novembre 2008, pp. 165-168.

[52] Natacha Chetcuti, « De « On ne naît pas femme » à « On n'est pas femme ». De Simone de Beauvoir à Monique Wittig », Genre, sexualité & société, IRIS-EHESS, juin 2009.

[53] سيمون دي بوفوار، الجنس الآخر، ترجمة: ندى حداد، مراجعة وتدقيق: إيمان مغربي، الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص.309.

[54] Éric Touya de Marenne, « « On ne naît pas femme » », in Simone de Beauvoir, Presses Universitaires de France, 2019, (« Que sais-je? »), pp. 57-72.

[55] Eric Touya de Marenne, Simone de Beauvoir: le combat au féminin, Presses universitaires de France / Humensis, (« Que sais-je ? ») 2019, p. 127.

[56] Michelle Perrot, « Simone de Beauvoir et l'histoire des femmes », Les Temps Modernes, n° 647-648, Gallimard, 2008, pp. 162-168.

[57] Françoise Picq, « Simone de Beauvoir et le féminisme », Cahiers Sens public, n° 27, Association Sens-Public, janvier 2020, pp. 119-143.

[58] Andrea Dworkin et Martin Dufresne, « « Le Pouvoir » », Nouvelles Questions Feministes, Vol. 25, Éditions Antipodes, 2006, pp. 94-108.

[59] Ibidem.

[60] Anouk Guiné, « Multiculturalisme et genre : entre sphères publique et privée », Cahiers du Genre, n° 38, L'Harmattan, 2005, pp. 191-211.

[61] Christine Daigle, « Susan Moller Okin, Justice, genre et famille », Philosophiques, vol. 37 / 2, Société de philosophie du Québec, 2010, pp. 538-542.

[62] Ibidem.

[63] Natacha Borgeaud-Garciandía, « Note de lecture », Travailler, n° 23, Martin Média, 2010, pp. 163-168.

[64] Ibidem.

[65] Christine Delphy, L'Ennemi principal. 2. Penser le genre, Paris, Éd. Syllepse, 2001, P.25.

[66] Claude Gautier, « Care et justice au sein de la famille : À propos de la critique libérale de Susan Moller Okin », in Sandra Laugier, Patricia Paperman, (éds.). Le souci des autres : Éthique et politique du care, éds. Sandra Laugier et Patricia Paperman, Paris, Éditions de l'École des hautes études en sciences sociales, 2020, (« Raisons pratiques »), pp. 157-185.

[67] Christine Daigle, « Susan Moller Okin, Justice, genre et famille », Philosophiques, vol. 37 / 2, Société de philosophie du Québec, 2010, pp. 538-542.

[68] Susan Moller Okin, « Political Liberalism, Justice, and Gender », Ethics, vol. 105 / 1, 1994, pp. 23-43.

[69] Michel Kail, « Simone de Beauvoir, philosophe politique », Philosophies, Presses Universitaires de France, 2006, pp. 41-57.